مصطلحات الحكم النحوي

حمزة محمد عطية العلاونة*

ملخص

اتجه البحث إلى فكرة مصطلح الحكم النحوي المتأثر بمصطلحات الفقه الإسلامي من حيث الألفاظ، والأساليب المستعملة في النحو ,وارتباط علمي النحو والفقه بهدف واحد هو خدمة الدين الإسلامي في شتى المجالات، حتى أن معظم مصطلحات النحو وأصوله مأخوذة من مصطلحات الفقه وأصوله مثل: الواجب، والحسن، والجائز، والممنوع، والمكروه، والقبيح، والرخصة،وقد ناقش المفسرون الأحكام النحوية في تفاسيرهم من حيث العامل اللفظي والعامل المعنوي، وما يؤكد علاقة النحو بالفقه في تعامل النحوي مع النص المقدس كونه نصا دينيا ولغويا، وبيان رأي العلماء من هذه الأحكام النحوية بين قابل ورافض.

ولذا سنحاول من خلال هذا البحث تقديم الصلة الكبيرة ما بين النحو والفقه من خلال أمثلة يرجح فيها القراءة مع اطلاق الحكم النحوي عليها خشية تفشي اللحن والضعف، وrقد احتوى البحث على الدراسة التطبيقية على مصطلحات الأحكام النحوية.

الكلمات المفتاحية: الحكم النحوي، مصطلح الحكم النحوي، العامل بين الحكم النحوي والحكم الشرعي.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* وزارة التربية والتعليم / الأردن. Email: Ateayh1@yahoo.com

Grammar Terms

Hamzah M. Alawneh, *MOE, Jordan.*

Abstract

The research turned to the idea of the term grammatical judgment affected by the terms of Islamic jurisprudence in terms of words, the methods used in grammar, and the scientific link between grammar and jurisprudence with one goal, which is to serve the Islamic religion in various fields. The good, the permissible, the forbidden, the reprehensible, the ugly, and the license. The exegetes discussed the grammatical rulings in their interpretations in terms of the verbal factor and the moral factor, and what confirms the relationship of grammar to jurisprudence in the grammarian's dealing with the sacred text as it is a religious and linguistic text. Acceptable and rejectable.

Therefore, we will try, through this research, to present the great link between grammar and jurisprudence through examples in which reading is preferred, with the grammatical judgment being released for fear of the spread of melody and weakness, and the research contained an applied study on the terms of grammatical provisions.

Keywords: Grammatical judgment, The term grammatical judgment, The factor between grammatical judgment and legal judgment.

المقدمة

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين وبعد.

تعد الأحكام النحوية من أبرز ملامح التفكير النحوي، إذ يقوم الدرس النحوي على الكثير من هذه الأحكام، وقد ألقى البحث من ضوء على الأحكام النحوية الستة المتأثرة بعلم الفقه الإسلامي وهي (الواجب، الحسن، القبيح، الممنوع، الجائز، المكروه).

أهداف البحث:

نتوخى من بحثنا هذا الوصول الى الأهداف التالية:

الوقوف على الأحكام النحوية؛ لما لها من خصوصية بأنماطها وأداتها

يسعى البحث لاستكشاف معالم هذه الأحكام ومسمياتها.

منهجية البحث:

من خلال طبيعة الموضوع سيتم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

قام البحث على مبحثين: الأول تمهيد تناول مفهوم الحكم النحوي، وعلاقته بعلم الفقه، وأقسامه عند النحاة. أما المبحث الثاني، فقام على تتبع الأحكام النحوية بدراسة تطبيقية

العلاقة بين النحو وعلم أصول الفقه

للنحو العربي صلة كبيرة بالفقه؛ لأن العلمين جمعهما هدف واحد هو خدمة الدين الإسلامي، فالنحو نشأ للحفاظ على النص القرآني من شيوع اللحن، وتعليم لغة القرآن لغير الناطقين بها، كما كانت علوم التشريع تعلم أفكار الدين، وتشرح وتفسر معاني الآيات القرآنية، فهنا تبرز خدمة علم أصول النحو لعلم أصول الفقه، إلا أن علم الفقه أسبق من علم النحو في خدمة القرآن، حيث بدأ منذ عصر النبوة علمًا بأن عصره صلى الله عليه وسلم لم يكن فيه مجال للاختلاف الفقهي بين الصحابة؛ لأن الأحكام تتنزل بالوحي وبينهما صلى الله عليه وسلم مشافهة دون حاجة إلى نقل، ولا إلى نظر وقياس،واجتهد التابعون فيما بعد حتى وضع الشافعي أصول الفقه[1].

ويلحظ أن النحو كان مرتبطا ارتباطاً شديدًا بأصول الفقه، ومما يؤكد علاقة ارتباط النحو بالفقه مقولة الجرمي"أنا منذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"[2].

نلاحظ ان عالم الفقه له ارتباط شديد بالنحو لكيفية التعامل مع النص المقدس كونه نصا دينيا ولغويا الحكم في الاصطلاح: هو أثر الشيء المترتب عليه،وهو اسناد امر إلى آخر إيجابيًا أو سلبيًا[3].

الحكم في أصول النحو يختلف عنه في أصول الفقه، فعند الفقهاء: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال العباد المكلفين بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع[4].

أما عند النحويين فالحكم: هو ما تثبته العلة، وإن كان هناك من يرى أن الحكم يثبت بالنص، وفي كتب النحو من يرى أن الحكم يمثل أحد أركان القياس الأربعة[5].

أقسام الحكم النحوي

- الواجب رفع الفاعل وتأخره على الفعل.
- الممنوع عكس ما سبق
- الحسن رفع المضارع الواقع بعد جزاء او بعد شرط
- القبيح. رفع المضارع بعد شرط المضارع وهو ضعيف أو ضرورة.

- خلاف الأولى تقديم الفاعل على المفعول به (ضرب غلامه زيدًا) بدلاً من (ضرب زيدًا علامه).
- جائز على السواء حذف المبتدأ أو الخبر، أو اثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له[6].

معظم مصطلحات النحو وأصوله مأخوذة عن مصطلحات الفقه وأصوله الدالة على الأحكام في تقرير القواعد[7].

- الأولى: ما كان فعله أرجح من تركه.
- الحسن: ما كان فعله أقرب وأكثر من تركه نحو الحسن.
- الواجب ما كان فعله محتما.
- الممنوع: ما كان تركه محتما

ينقسم الحكم النحوي أيضًا إلى رخصة، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنًا، وقبيحًا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها.

كالضرورة الحسنة ما لا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع المدود ومد الجمع المقصور.

والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس، كالأسحار المعدولة وما أدى إلى التباس جمع يجمع (رد مطاعم إلى مطاعيم)[8] .

نشأة الحكم النحوي:

كان للعرب ملكة لسانية رفيعة، جعلتهم ينطقون بلغتهم سليقة وسجية وكانت الملكة الحاصلة للعرب من أحسن الملكات، واوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من المجرور أعني المضاف، ومثل الحروف التي تقضي بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، ولا يوجد ذلك إلا في لغة العرب فلما خالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما القى إليه السمع من المخالفات التي للمتعربين من العجم، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما القي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع[9].

ولذلك خشي "أصحاب العقول الغيورين على لغتهم استفحال الخطب بتسرب الضعف وتفشي اللحن فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطرده شبه الكليات والقواعد، يقيسون

عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع"[10].

وتكاد الروايات تجمع على أن أول من وضع النحو علما وقواعد ونظرية هو أبو الأسود الدؤلي، فقد استنبط من كلام العرب ضوابط ثابتة كانت أساس عمل في توزيع الرفع والنصب والجر[11].

موقف العلماء من الأحكام:

موقف العلماء والباحثين من هذه الأحكام متفاوتة فيه بين قابل لها ورافض.

"إن معيارية النحو العربي تستند في جملتها إلى ركائز عملية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية، والمعايير التي تميز جيد الكلام من الرديء ويعد يونس من أوائل النحاة واللغويين العرب الذي جددوا هذه المعايير غير أنه يختلف عنهم فهو لا يتشدد في تطبيق أحكامها كما كان يفعل الأصمعي، ولا يتساهل بها كي صار بعض النحاة من بصريين وكوفيين"[12].

وجاء سبب هذه الأحكام إلى عدم التمييز بين اللغة المنطوقة، واللغة المكتوبة إذ تقول لم يميز النحو التقليدي بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ولم يلاحظ أن لكل منهما نطاقًا خاصًا قد يختلف اختلافًا كبيرًا عند صاحبه، بل إن هذا النحو قد أولى أنواعًا معينة من اللغة المكتوبة فترتب على ذلك أنه قدم قواعد اللغة على أساس معياري أو جمالي تقويمي هذا استعمال (عال). وذاك الاستعمال (متوسط) وذاك استعمال (قبيح او شاذ)[13].

مصطلحات الحكم النحوي وأساليب التعبير المستعملة في كتب النحاة

الاصطلاح: لفظ أو رمز متفق عليه في العلم والفنون للدلالة على أداء معين[14].

ظاهرة الوجوب في النحو العربي:

الوجوب لغة: وجب الشيء وجوبًا أي لزم وأوجبه، أو استوجبه استحقه ووجب الشيء يجب وجوبًا إذا ثبت ولزم[15].

الوجوب النحوي ما ألزمه النحوي على المتكلم بالعربية مما يبعده عن الخطأ أو القلة، والشواذ بدليل لا يعارضه ما يقتضي إطراد غيره وكثرته، فالواجب النحوي ليس مطابقًا لمعناه الفقهي[16] يشير الباحث إلى أن الواجب عنده كالفرض تمامًا.

يمكن تقسيم ما ورد من مادة حكم الوجوب على الأول التصريح بحكم (الوجوب) فهو يحمل في طياته كل تعبير بمعنى الوجوب، ومنها الواجب، وجب، يجب، ولازم، يلزم، ألزم وعن أمثلة قولهم وهو واجب، وهذا أوجب[17] نجد أن مصطلحات الواجب أو الوجوب، عند النحويين مرة تكون تصريحية أو ضمنية أو الإيماء ومصطلح اللزوم ومشتقاته.

الحسن: ضد القبيح، ونقيضه والحسن تحت لما حسن[18].

الاصطلاح النحوي؛ هو الذي تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتراكيب والدلالة[19].

أساليب التعبير في حكم الحسن.

ورد حكم الحسن بصيغة الاسم منفردًا مرة ومقترنا بحكم آخر مرة أخرى فنجدهم يقولون حسن، أحسن، أحسن وأجود، عربي حسن، أقوى الحسن، أحسن وأكثر، أحسن وأقوى، عربي جيد حسن، أحسن الكلام، وصوابا حسناً[20].

ومن قبله لكم (الحسن رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط ماض يقول ابن مالك:

وبعد ماضٍ وفعل الجزا حسن ورفعُهُ بعد مضارع وحسن.

الواجب:

الواجب لغة: وجب الشيء وجوبًا أي لزم وأوجبه أو استجوبه استحقه ووجب الشيء يجب وجوبًا إذا ثبت ولزم والوجوب بالفروض السقوط واللزوم والثبوت[21].

الواجب اصطلاحًا:

استعمل علماء الأصول حكم الواجب وأخذه منهم علماء النحو وأدخلوه في مصنفاتهم فالواجب في الشرع أو الاصطلاح "هو ما طلب الشارع فيه على وجه اللزوم بحيث يمدح تاركه، ومع المدح الثواب، ويذم تاركه ومع الذم العقاب"[22].

والوجوب هو أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها أو صياغة الفاظها، وهو في مقابله الجواز، والشذوذ، والامتناع، والوجوب ضرورة اقتضاء الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجبًا لا يسوغ معه وجه آخر، وقد يتعلق الواجب بأمور طبيعة كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وتقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، ونيابة الظرف عن الفاعل وما شاكل ذلك[23].

يشير الباحث أن الواجب يبعد المتكلم عن الخطأ وإتباع إطراد الظاهرة عند العرب.

"الوجوب النحوي حكم يحكم به المجتهد في النحو بحسب ما تأتى له من أدله بين يديه، تجعل الأمر عنده كالفرض وهو عند غيره قابل للبحث، فإذا ثبت ما يخالفه بالحجة، والدليل خرج من حيز الوجوب إلى حيز المختلف فيه، ليدخل بعد ذلك في باب الراجح والمرجوح؛ وإما إذا كان ما يخالفه قليلاً أو شاذاً فلا يخرج الحكم من حيز الوجوب"[24].

نلاحظ أن الواجب يكون ضمن ما استقرت عليه العرب ولا يوجد عليه ما يخالفه أي دليل نقلي أو عقلي.

يكون الواجب ضمن الأساليب:

- أسلوب الاستثناء المنفي وهو أشهرها وأكثرها وضوحا في الدلالة على الوجوب:
- أسلوب النفي.
- أسلوب التقرير.
- ما تقيم من المعنى[25].

من الأساليب التي جاء على الاستثناء المنفي قولهم: لم يكن إلا رفعا، وليس إلا هذا، ولا يكون إلا رفعًا، ومن تعبيراتهم بأسلوب النفي لا بد من هذا، ولا يجوز البتة، وليس غير.

الجائز

أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب، والشذوذ والامتناع،والاضطرار، أو هو إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي بعامة دون وجوب أو امتناع[26].

نلاحظ أن حكم الجائز يعد حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه، أو مخالفته فجاء استعمال النحاة مادة ج، و، ز بصيغتين هما: ما جاء مقترنًا بأحد أحكام القبول الأخرى: "جائز قوي، جائز حيد، جائز حسن، جائز عربي، وجاء على الصيغة الفعلية مثل جائز، استجازوا واستجيز، وقد يجوز"[27].

حكم القبيح:

القبيح لغة: ضد الحُسن يكون في الصورة والفعل وهو نقيض الحُسن عام في كل شيء[28].

اصطلاحًا: هو ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار، أو هو ما كان منافرا للطبع[29] وحكم القبيح لم يكن ذا حدود دافعة في نظر النحويين القدماء، ولكنهم استعملوه وأطلقوه على التراكيب التي لا ترقى لمستوى الحسن في نظرهم[30].

الممنوع:

لغة: أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده وهو خلاف الإعطاء ويقال هو تحجير الشيء.

الممنوع اصطلاحا: هو حكم لعدم جواز وجه قد أوجه الأعراب أو وجه من أوجه التعبير أو حكم نحوي يراد به رفض كل ما يخل بمقتضيات الصحة وقواعدها لعله مانعة من ذلك، حالت بينه وبين الصواب[31].

استعمل النحاة حكم الممنوع مصرحًا به بمادة (م، ن، ع).

أو مكنى عنه بأحد الألفاظ التي تعارفوا عليها فمن ألفاظ التصريح قولهم وهذا باب ما يمنع، وإنما منعت وامتنعت، وممتنع، والمنع لضعف العامل[32].

الكناية عن حكم الممنوع:

ورد بعض الألفاظ كناية عن حكم الممنوع مثل (أبى، تعذر)، وهناك تعبيرات بأسلوب النفي (لا يجوز، لم يجز، غير جائز) ليس يجوز، غير صحيح، ليس مستقيم، غير مستقيم، لا تقول، لم يستقيم)[33]. نلاحظ أن كل هذه الأساليب السابقة تدل على المنع أو الأنكار.

حكم المكروه:

أخذ من المعنى اللغوي وهو يعني الأخذ به على وجه المشقة، والعنت، وقد يستعمله النحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه، وهو متأثر بما استعملوا الفقهاء والمحدثون[34].

أساليب التعبير عن حكم المكروه:

استعمل النحاة الألفاظ الآتية:

كراهية، وكراهة، مكروه، مستكره، كراهيتهم، فكرهوا واستكرهه، وهو ما أكرهه، ويكرهه، واستكرهوا، ويستكره [35].

حكم الضرورة

انقسمت الضرورة إلى قسمين هما:

الضرورة الحسنة: هي ما لا يستحسن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف.

الضرورة المستقبحة: وهي ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ومما أدى إلى القياس جمع يجمع[36].

أساليب التعبير عن حكم الضرورة:

ورد بعده صيغ منها: يضطرون، اضطر، اضطراراً، مضطرين[37].

حكم الأولى:

الأولى لغة يراد بالأولى الأحق يقال هو أولى الناس بمحياه ومماته أي أحق به من غيره ويقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان أي أحق به[38].

هو ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي وحينئذٍ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل؛ لأن الفرع دونه؛ ولأن الظاهرة أقوى فيه[39].

وحقيقية هذا الحكم أنه طريقة من طرائق الاستدلال ويحتكم فيه إلى الأقوى والأكثر والأعلى درجة في القبول[40].

يلاحظ أن حكم الأولى يكثر في مسائل التعارض والترجيح فإذا تعارض فرع واصل يلجأ إلى الأقوى.

الأحكام النحوية عند المفسرين:

انطلق المفسرون لفهم كتاب الله، وشرح بيانه عن ضوابط النحو العربي، وأحكامه التي جعلوا منها أداة مساعدة على الوقوف على معانيه الخفية، فلا يمكن لأي أحد أن يفهم كتاب الله ما لم يتوافر له ناحية اللغة، ويحيط بأسرارها، وهذا أبو حيان الاندلسي يؤكد على العلاقة بين اللغة والتفسير. يقول: "أعلم أنه لا يرتقي على التفسير ذروته، ولا يمتطي صهوته، إلا من كان متبحرًا في علم اللسان، مترقيًا إلى رتبة الإحسان، وأما من اقتصر على غير هذا من العلوم أو قصر في إنشاء المنثور والمنظوم فإنه بمعزل عن فهم غوامض الكتاب" [41].

ولأجل معرفة طبيعة الأحكام النحوية التي ناقشها المفسرون،أو ضمنوها تفاسيرهم يجب الوقوف على أهم المسائل النحوية، ورصد خصائصها في كتب التفاسير، وسيكون التركيز على أهم الأحكام النحوية ذات الصلة بالمعنى منها: العامل.

العامل بين الحكم النحوي والحكم الشرعي:

أ. **طبيعة العمل:** ترتبط طبيعة العمل لأنواع العوامل والتي تنقسم إلى عوامل لفظية وعوامل تضمينه (أي بالمعنى)، فقد عرض لهذا النوع من العوامل في معرفة تفسيره[42] لقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ}العامل في نصب مصدقًا ومبشرًا هو المعنى المتضمن في الإرسال، ولا تكون بإليكم؛ لأن إليكم صلة للرسول فلا يجوز أن تعمل شيئًا؛ لأن حروف الجر لا تعمل بنفسها، ولكن بما فيها من معنى الفعل، حيث اطرح حروف الجر من العوامل فهي لا تعمل إلا بتوفر شرط التضمن والتقوية من الفعل وإذا سقط هذا الشرط فلا مجال للقول بعملها، والعامل يكون رسولا، وأما مصدقًا، ومشيرًا ومنصوبًا على الحالية[43].

الدراسة التطبيقية على الأحكام النحوية

هذا باب الفاعل: (الجائز)

الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الأول التي قبله في المعنى وذلك قولك:

أرى الله بشرًا زيدًا أباك، ونبأت زيدا عمرًا أبا فلان[44].

هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه في قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخلته التعجب، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئًا عن موضعه ولا تقول فيه ما يُحسنُ ولا شيئًا مما يكون سوى هذا[45].

ومثل الجواز أيضا ضربني قومك،والوجه أن تقول ضربوني، وضربت قومك فتحمل على الأمر فإن قلت ضربني وضربت قومك، وجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد[46].

الواجب

قرأ أناس "والسارق والسارقة" (بالفتح) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة،ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع، وإنما كان الوجه في الأمر، والنهي النصب؛لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب إذ كان ذلك يكون في الف الاستفهام لأنها لا يكون إلا بفعل[47].

الملاحظ أن الآية السابقة قرئت بالنصب وبالرفع ولكن قراءة النصب تكون بفعل مقدر

الحسن

- الأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وأن كان للقلة أن يؤتى بالنون، والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً سواء كان جمع كثرة أو قلة تكسيرًا أو تصحيحًا، فالضداد خرجت وضربتهن أولى من خرجت[48].
- الملاحظ أنه اعتمد على القرآن الكريم في إطلاق الحكم في قوله تعالى " والوالدان يرضعن.

الممنوع

باب لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون

- امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان وامتنعوا عنها باربعين ولو قلت ذا لقلت مائتانان والفانان وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب[49].

مواضع المنع في الاسماء

من مواطن المنع التي أوردها النحاة فيها:

يمتنع الابتداء بالنكرة: لا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات إلا ترى أنك لو قلت (رجل قائم) أو (رجل ظريف) لم تفد السامع شيئًا[50] نلاحظ أن المنع في العبارة السابقة جاء نتيجة الإلباس على السامع ومما يؤدي إلى عدم الفائدة.

الفاعل

ومنع النحاة حذف الفاعل قال المبرد: ولا بد لكل فعل من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل ولا فاعل فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر[51].

الضرورة (الرخصة) في باب الترخيم

حذف أخر الاسم في النداء لسهولة الاستعمال

وقد لفت الترخيم انتباه أبي زيد عندما لحظ لحاقة اسم غير منادى في قوله الشاعر: ألا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

فأشار إلى ذلك قائلاً (يريد أم قارعة وحذف الهاء استخفافًا، وذلك شاذ أينما تحذف من المنادى، والأم هي المنادى لا قارعة، فهو اذن يصف هذا الترخيم بالشاذ؛ لأنه لم يلحق المنادى،

ولا يجيز أبو زيد ترخيم غير المنادى على هذه اللغة إلا في الضرورة فيقول: إلا فمن فعل هذا لم يجز مثل هذا في غير النداء إلا في الضرورة ويقوى حكمه هذا الشاهد الشعري ألا أضحت حياتكم رقامًا واضحت فيك شاسعة أماما،ترخم أمامه بحذف التاء، وقد وصف أبو زيد هذا الترخيم بأن أقبح الضرورات؛لأن الحذف في الترخيم خاص بالنداء، ولا يتجاوزه إلى باب نحوي آخر(52).

الخاتمة

من خلال ما تقدم استطاع الباحث التوصل إلى جملة من النتائج من أهمها:

أولاً: إن مفهوم الحكم النحوي متأثرٌ بمصطلحات الفقه الإسلامي من حيث الألفاظ والأساليب المستعملة في كتب النحو.

ثانيًا: إن الحكم النحوي هو أوسع دائرة من الحكم بوصفه ركنًا من أركان القياس.

ثالثاً: تنقسم أحكام النحاة إلى قسمين وهما:

القبول ويشمل (الواجب، الحسن، الجائز).

الرفض ويشمل (المنوع، القبيح، المكروه).

رابعًا: يختلف الحكم النحوي حسب فهم النحوي له، إذ يتميز الحكم من نحوي إلى آخر.

خامسًا: اختلف النحاة في تقسيم الأحكام النحوية منها من قسمها إلى ستة أقسام، ومنهم من قسمها إلى سبعة أقسام كالسيوطي.

الهوامش:

(1) صادقي، مريم،المصطلح النحوي عند الأصوليين،ابو حامد الغزالي نموذجا، جامعة محمد خيضر بسكرة،رسالة ماجستير،2016،ص 11.

(2) المصدر نفسه، ص(11).

(3) الراجحي، حنان بنت أحمد، الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين أبن جني وأبن هشام. دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح نموذجًا)، كلية الاداب والعلوم الانسانية،فرع البنات، جامعة الملك عبد الله،جده،المملكة العربية السعودية،ص 192

(4) الراجحي، حنان، الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين أبن جني وأبن هشام، ص 192.

(5) المصدر نفسه، ص 193

(6) المصدر نفسه، ص 193

(7) المصدر نفسه، ص 193
(8) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ص (32 – 33).
(9) جرار، شذى إبرام الحكم النحوي عند أبن جني، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2006،ص 6
(10) جرار، شذى، أبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ص 7.
(11) المصدر نفسه، ص8.
(12) الحميداوي، نزار بنيان شمكلي ضمد الاحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية)، دار الكتب العلمية – بيروت،لبنان،ط1،ص 16.
(13) الحميداوي، نزار، الاحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية)، ص 16.
(14) السامرائي، صباح علاوي، ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفراء، رسالة ماجستير، جامعة بغداد،كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، 2003،ص 22
(15) المصدر نفسه، ص 22.
(16) المصدر نفسه.
(17) يحيى، صلاح الدين، مقولة الوجوب بين التقعيد والاستعمال، رسالة ماجستير 2014،جامعة محمد خيضر بسكره، ص 16.
(18) الحميداوي، نزار الاحكام التقويمية في النحو العربي، ص 95
(19) المصدر نفسه،ص 95
(20) المصدر نفسه، ص 96
(21) أبو الفضل، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري جمال الدين، لسان العرب،دار صادر، بيروت، مادة وجب
(22) أبو حسان، علاء الدين نجم يوسف عجم مصطلحات أصول الفقه، عمان – الأردن، مدرسة الرسالة ناشرون،ص 78.
(23) الحميداوي، نزار، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص 43.
(24) المصدر نفسه، ص 44.
(25) الحميداوي، نزار، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص 46.
(26) المصدر نفسه، ص 117.
(27) المصدر نفسه، 118 – 119.
(28) المصدر نفسه، ص 133.
(29) الحميداوي، نزار، الأحكام التقويمية، ص 138.
(30) المصدر نفسه، 138.
(31) الزيدي، مازن عبد الرسول سلمان، ظاهرة المنع في النحو العربي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2001، ص 30.
(32) المصدر نفسه، ص31.

(33) الزيدي، مازن عبد الرسول، ظاهرة المنع في النحو العربي،،ص 31
(34) الحميداوي، نزار، لاحكام التقويمية في النحو العربي، ص 162.
(35) المصدر نفسه، ص 163.
(36) المصدر نفسه، ص 166.
(37) الحميداوي، نزار، الأحكام التقويمية، ص 166.
(38) المصدر نفسه، ص 81.
(39) المصدر نفسه، ص 81.
(40) المصدر نفسه ص 82
(41) معوض، الشيخ علي محمد، عبد الموجود، الشيخ عادل الأحمد فسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الكتب، ج1، ص109،ص110
(42) مزوز دليلة، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، اربد، عالم الكتب الحديث، 2010ص 166
(43) المصدر نفسه، ص 167
(44) سيبويه، أبي بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون،الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة،ص35،ط3.
(45) المصدر نفسه، ص 73.
(46) سيبويه، الكتاب ج2، ص 205.
(47) السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق احمد شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 24.
(48) المصدر نفسه، ص 206.
(49) سيبويه، الكتاب، ص393،ج3.
(50) الزيدي، مازن، ظاهره المنع في النحو العربي، ص 99.
(51) المصدر نفسه، ص 106.
(52) عبد المجيد، غادة غازي، البحث النحوي في كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد الانصاري، جامعة بغداد، كلية التربية، 2009